مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان
١٨ إبريل ٢٠١٣

١- نحن مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية، عقدنا اجتماعنا التاسع والثمانين في واشنطن العاصمة، بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٣، حيث تولى معالي السيد لويس فيدغاراي كاسو وزير المالية والائتمان العام في المكسيك منصب الرئيس، وتولى منصب النائب الأول معالي الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر، وتولى منصب نائب الرئيس الثاني سعادة السيد آلان بيفاني مدير عام مديرية المالية العامة في لبنان.

النمو والإنتاجية في مرحلة ما بعد الأزمة

٢- رغم تراجع المخاطر قصيرة الأجل نتيجة إجراءات السياسة التي اعتمدتها الاقتصادات المتقدمة واقتصادات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء هشاشة التعافي الاقتصادي العالمي وبطء الوتيرة التي يسير بها بسبب المصاعب وأجواء عدم اليقين المطولة في العديد من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك منطقة اليورو والولايات المتحدة. وهناك الكثير مما ينبغي عمله للحد من أجواء عدم اليقين واستعادة الثقة وتعزيز النمو. وندعو الاقتصادات المتقدمة لمراعاة الآثار السلبية لانتقال تداعيات تطبيق السياسات النقدية غير التقليدية لفترات مطولة على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما في ذلك التضخم وتقلب التدفقات الرأسمالية وأسعار السلع الأولية. ونحث الصندوق ومجموعة البنك الدولي على زيادة فعاليتهما في السعي من أجل زيادة الاتساق في صنع السياسات الاقتصادية العالمية.

٣- ولا يزال النمو قويا في اقتصادات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية رغم الأداء الضعيف في الاقتصادات المتقدمة. وتمثل السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية الملائمة عنصرا حيويا في تشجيع النمو الذي تقوده الإنتاجية وإعادة بناء المصدّات الواقية من خلال السياسات من أجل حماية الاستقرار المالي ومعالجة تقلب التدفقات الرأسمالية، بما في ذلك من خلال اتخاذ التدابير الوقائية. ونؤيد بذل الجهود وتشجيع الحوار حول الدروس المستقاة من تجارب بلداننا حول كيفية تعزيز الإنتاجية وزيادة فرص العمل بغية إرساء دعائم النمو الشامل القابل للاستمرار.

إصلاح صندوق النقد الدولي

٤- نؤكد مجددا أهمية الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار إصلاحات عام ٢٠١٠ لنظامي الحصص والحوكمة في الصندوق من أجل إضفاء المصداقية على الجهود الجارية لتعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته. ونعرب عن أسفنا لعدم الوفاء بالموعد النهائي لتنفيذ هذه الإصلاحات وهو أكتوبر ٢٠١٢ وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد صيغة الحصص الجديدة بحلول الموعد النهائي للمراجعة في يناير ٢٠١٣. ونؤكد أهمية عدم تأجيل المناقشات ذات الصلة لكي يتم التوصل في الوقت المناسب إلى اتفاق حول صيغة معدلة تعديلا شاملا يمكن استخدامها كأساس تقوم عليه المراجعة

العامة الخامسة عشر للحصص، والمقرر استكمالها بحلول الموعد النهائي في يناير ٢٠١٤. ونؤكد مجددا رأينا بأن إعادة مواءمة الحصص للتعبير عن تزايد وزن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية في الاقتصاد العالمي لا ينبغي أن تكون على حساب بلدان أخرى في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

٥- ونحن على يقين تام بأن الهدف الأساسي من إصلاح نظام الحصص ينبغي أن يكون تعزيز أصوات وتمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما فيها البلدان الفقيرة والبلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والتعبير بشكل أفضل عن التغيرات في الأوزان النسبية في الاقتصاد العالمي. أما الصيغة الحالية فهي معيبة إلى حد كبير ولا تصلح لتحقيق هذه الأهداف. وبالتالي يتعين اتخاذ عدة إجراءات لمعالجة مواطن القصور القائمة. فقد تغيرت الأوزان النسبية الاقتصادية للبلدان بدرجة كبيرة. ونظرا لأن إجمالي الناتج المحلي المحسوب بتعادل القوى الشرائية هو أقوى مقياس لرصد الوزن الاقتصادي المماثل فينبغي دعم استمراره ضمن هذه الصيغة مع التقليل من التحيز للحجم، بما في ذلك اشتمال الصيغة على عامل تقليص مرتفع. وندرك ضرورة معالجة أوجه القصور في مقياس التغير الاقتصادي لكي يكون انعكاسا كافيا لمدى الحاجة إلى استخدام موارد الصندوق، إذا ما تقرر استمراره ضمن الصيغة، ونطالب عند تحديد أي تعويض يتعلق بالتغير الاقتصادي مراعاة الهدف الأساسي من هذا المقياس والمتمثل في زيادة أنصبة الحصص للبلدان المعرضة للمخاطر، بما فيها البلدان الفقيرة. وندعو أيضا إلى معالجة العيوب الكبيرة التي تشوب مقياس الانفتاح من حيث المفاهيم والقياس إذا استقر الرأي على استمراره ضمن الصيغة. ونتفق على ضرورة الإبقاء على الوزن الحالي للاحتياطيات ضمن الصيغة. ونؤكد مجددا ضرورة زيادة أنصبة حصص البلدان الفقيرة من خلال صيغة الحصص مباشرة.

٦- ونعرب عن أسفنا لأن عملية إعادة مواءمة تشكيل المجلس التنفيذي التي تمت مؤخرا لم تقطع شوطا كافيا بما يكفي للوفاء بالهدف المتمثل في تعزيز صوت ومستوى تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وندعو البلدان الأوروبية المتقدمة للوفاء بالتزامها نحو دمج مقاعدها. ونجدد دعوتنا القائمة منذ فترة طويلة بإضافة مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء، على ألا يكون ذلك على حساب بلدان أخرى في مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وينبغي أن مواصلة الحوار لتحقيق هذا الهدف واستكشاف كل البدائل المتاحة.

٧- ونرحب بقرار المجلس التنفيذي للصندوق بتيسير استخدام الأرباح الاستثنائية المتبقية من حصيلة مبيعات الذهب في زيادة موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" وندعو كل البلدان التي لم تقدم تعهداتها حتى الآن بشان توزيع أرباح مبيعات الذهب، أن تبادر فورا بتقديمها. ولكن لدينا تحفظات قوية حول خفض معايير وحدود الاستفادة بموارد تسهيلات الصندوق التمويلية الميسرة إلى النصف عندما تدخل المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص حيز التنفيذ. وندعو صندوق النقد الدولي إلى التأكد من عدم تدهور الأوضاع في أي من البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" عن طريق تضافر الجهود لتعبئة الموارد الإضافية، بما في ذلك من خلال المساهمات الثنائية وعدم سداد المبالغ المستحقة لحساب الموارد العامة نظير المصروفات الإدارية المتعلقة بتشغيل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وينبغي للمانحين أن يتخذوا الإجراءات اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية المتعهد بها للحد من الفقر وتحقيق النمو في البلدان منخفضة الدخل لما لها من أهمية قصوى في سبيل تنميتها. ونرحب باقتراح زيادة مرونة سياسة حدود المديونية

التي يطبقها الصندوق على أساس ظروف كل بلد ونتفق على ضرورة أن يكون الهدف النهائي هو إبقاء الدين عند مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، بما في ذلك من خلال الحوافز التي تكفل توفير التمويل بمستوى ملائم من التيسير.

٨- ونؤيد تركيز الصندوق مجددا على الدول الصغيرة والمعرضة للمخاطر وندعو إلى سرعة الانتهاء من المشاورات مع السلطات القُطرية والشركاء الآخرين في التنمية للإعلام بالمبادئ التوجيهية الجديدة والمعدّلة لمشاركة الصندوق مع البلدان الأعضاء الأصغر.

جدول أعمال التنمية ودور البنك الدولي

٩- مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نؤكد على الأهمية الحيوية لتعجيل الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى هذه الأهداف المتفق عليها دوليا، لا سيما بالنسبة للبلدان المتأخرة عن الركب. ونرحب بالعمل الذي بدأته الأمم المتحدة وتتولى تنسيقه من أجل وضع إطار لجدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ونحث مجموعة البنك الدولي على مواصلة دعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة. وندعو إلى وضع مجموعة من الأهداف الطموحة، مع خطة واضحة والتزام قوي بتعبئة الموارد المطلوبة، وإلى تعزيز الشراكات وتيسير الأوضاع من أجل التنمية، بما في ذلك تقوية النظم المالية، ومراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان، وتحسين سبل إيصال المعونة.

١٠- وندعو مجموعة البنك الدولي للمساهمة في جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد ٢٠١٥ استنادا إلى نطاق اختصاصها ومواطن قوتها النسبية. ونرحب بالرؤية والهدف من أجل التعجيل بالقضاء على الفقر المدقع وتحقيق الرخاء الذي يعم الجميع، حسبما جاء في اقتراح الرئيس كيم، كما نتفق على ضرورة التركيز على النمو الشامل والمنصف لوضع الأساس للحد من الفقر وتوفير فرص العمل بصفة دائمة. ونرحب بالتركيز على مفهوم الاستمرارية، الذي ينبغي أن يشمل استمرارية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونتفق على أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية تشكل مخاطر جسيمة على آفاق التنمية، لكن دور البنك الدولي في مساعدة البلدان في التخفيف من حدة هذه التحديات والتكيف معها ينبغي أن يستند إلى مهمته الأساسية وهي الحد من الفقر. وندرك جهود البنك لتعزيز القطاع الخاص وندعو إلى تحسين ودعم الشراكات مع كل الشركاء والأطراف المعنية.

١١- ونشير إلى العناصر المحددة في الاستراتيجية الموحدة المقترحة لمجموعة البنك الدولي، ونتطلع إلى استعراضها باستفاضة. وندعو البنك مجددا لزيادة مرونة سياساته وأدواته وتحسين استجابتها. وندرك جهود البنك الدولي في معالجة التحديات والاحتياجات الاستثنائية لبلدان التحول، وندعو إلى بذل جهود خاصة لمساعدة بلدان التحول العربي وغيرها من الدول الهشة والمتضررة من الصراعات من خلال زيادة الدعم المالي وعلى مستوى السياسات مع توجيه الرعاية الواجبة للواقع الاجتماعي والسياسي.

التمويل الإنمائي

١٢- نؤكد الأهمية الأساسية لتوفير التمويل الكافي على أساس قابل للاستمرار لتحقيق التطلعات الإنمائية. وندعو إلى إعادة تمويل موارد "المؤسسة الدولية للتنمية" على أساس الاحتياجات الماسة للبلدان الأشد فقرا والأكثر تعرضا للمخاطر،

وكذلك "صندوق البيئة العالمي"، نظرا للأهمية القصوى لحماية البيئة للأجيال القادمة. ونشعر بالقلق إزاء استمرارية القدرة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ونجدد دعوتنا إلى إيجاد حلول جديدة لتعزيز القدرة المالية لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

١٣- ونشير على وجه الخصوص إلى أهمية ومغزى تعبئة الموارد والاستثمار في البنية التحتية لتحقيق الأهداف الضرورية في مجال التنمية الاقتصادية والإدماج والتنمية البشرية. ونظرا لحجم احتياجات التمويل في مجال البنية التحتية، ومواطن القصور في البنيان التمويلي لأغراض التنمية، يتعين تقوية كل ركائز التمويل طويل الأجل وإعادة توجيهها. وللمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، دور رئيسي في تحقيق هذا الهدف، لكن من الأهمية بمكان إيجاد آليات تكميلية بديلة نظرا لحجم الاحتياجات وفجوات التمويل. وفي هذا السياق، نرحب باتفاق مجموعة بلدان "بريكس" على إنشاء بنك جديد للتنمية ونتطلع إلى مزيد من التفاصيل عن مشاركة البنك في جهود بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية والمؤسسات المالية المعنية.

مسائل أخرى

١٤- نؤكد مجددا أهمية تنوع الموارد البشرية على كافة المستويات لتعزيز شرعية وفعالية المؤسسات المالية الدولية وندعو إلى مواصلة الجهود للبناء على مبادرات التنوع في الموارد البشرية من أجل زيادة نسبة الموظفين من المناطق الممثلة بأقل مما يجب.

١٥- ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٣ في واشنطن العاصمة.

قائمة المشاركين[1]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم التاسع والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٣. وقد رأس الاجتماع معالي السيد لويس فيدغاراي كاسو وزير المالية والائتمان العام في المكسيك، وتولى منصب النائب الأول معالي الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر، وتولى منصب نائب الرئيس الثاني سعادة السيد آلان بيفاني مدير عام مديرية المالية العامة في لبنان..

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع الأول بعد المئة لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠١٣، برئاسة السيد ألفونسو غويرا مدير الشؤون الدولية في بنك المكسيك المركزي، والسيد بوسكو مارتي، مدير إدارة الشؤون الدولية في وزارة المالية والائتمان العام في المكسيك.

المجموعة الإفريقية: عمر بوجرّه، الجزائر؛ نيالي كارا، كوت ديفوار؛ جان–كلود ماسانغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ المرسي حجازي، مصر؛ أتنافو تيكليولد، إثيوبيا؛ لوك أويوبي، غابون؛ كوفي ومابا، غانا؛ نغوزي أوكونجو–إيويلا، نيجيريا؛ برافين غوردان، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: شيدامبارام، الهند؛ محمد بهمني، جمهورية إيران الإسلامية؛ ندى مفرِّج، لبنان؛

ياسين أنور، باكستان؛ سيزار بوريسيما، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ مايا الشويري، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: هرنان لورينزينو، الأرجنتين؛ روجيريو ستودارت، البرازيل؛ لويس فرناندو ميجيا، كولومبيا؛ جوني غراماجو، غواتيمالا؛ مانويل راموس فرانسيا، المكسيك؛ بوسكو مارتي، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ لاري هواي، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس راميريز، فنزويلا.

المراقبون: جاسم المناعي، صندوق النقد العربي؛ جيوانجياو جو، الصين؛ إينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ رامون اسبينيل، إكوادور؛ ونستون تومسون، مجموعة السبعة والسبعون؛ ستيفن بورسي، منظمة

[1] الحضور علي طاولة المناقشات.

العمل الدولية؛ عبد العزيز الهنائي، البنك الإسلامي للتنمية؛ محمد الدايري، المغرب؛ مانويل مونتيز، مركز الجنوب؛ سليمان الحربش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ يوسف البسام، المملكة العربية السعودية؛ سلطان بن ناصر السويدي، الإمارات العربية المتحدة؛ يويفن لي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ شمشاد أختر، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: عمار باتاشاريا، انااليسا بالا، سوزان كوادروس، ندزولي مندوغا.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: روزالينند موات، يوليا تيودورو، داليلا بندورو.